مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل الساعة ١٧/٠٠ من يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بتوقيت غرينتش (الساعة ١٣/٠٠ بتوقيت نيويورك، والساعة ١٩/٠٠ بتوقيت جنيف، والساعة ٢٢/٣٠ بتوقيت دلهي، والساعة ٠٢/٠٠ من يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2015/32*
Original: English

تقرير للأونكتاد يقول إن الاقتصاد العالمي يحتاج – عاجلاً وليس آجلاً – إلى آلية لمعالجة الديون السيادية بإنصاف وكفاءة

جنيف، ٦ *تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥* – يرى *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥* [1]، الصادر عن الأونكتاد، أن إيجاد آلية متفق عليها دولياً لمعالجة الديون السيادية بإنصاف وكفاءة أمر بالغ الأهمية لتخفيف الضرر الناجم عن الصدمات المالية، واستعادة القدرة على تحمل أعباء الديون، والحد من خطر العدوى. وبينما تشكل قوانين الإفلاس جزءاً لا يتجزأ من أي اقتصاد سوقي على المستوى الوطني، لا توجد جهة نظيرة على المستوى الدولي لمعالجة أزمات الديون السيادية.

ويقول التقرير إن النظام الحالي لحل أزمات الديون السيادية هو نظام مجزأ يتناول حالات فردية. وقد أفضى هذا إلى نشوء وضع تُترَك فيه الحكومات الوطنية وحيدة فلا يكون أمامها إلا استخدام أدواتها هي في مواجهة عدد كبير من الدائنين الخواص الذين يسعى بعضهم لاستغلال الفراغ الحالي أو المتمثل في عدم وجود قواعد وإجراءات دولية للجوء إلى المضاربة على الديون السيادية، مستخدمين إجراءات التقاضي للحصول على أرباح هائلة، وبذلك تجعل هذه الجهات الغير متعاونة عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية أكثر صعوبة مما هي عليه أصلاً، وتلحق الأذى بمصالح الدائنين الآخرين، وتقوض إمكانيات تحقيق الانتعاش الاقتصادي في الاقتصادات المدينة.

ويبحث تقرير الأونكتاد مزايا ومساوئ مجموعة من المقترحات – القانونية والمستندة إلى آليات السوق وإلى مبادئ قانونية توجيهية – في اتجاه إيجاد آلية لمعالجة الديون السيادية يمكن أن تنال دعم الحكومات والمستثمرين على السواء.

ويقول موخيسا كيتوبي الأمين العام للأونكتاد، إن "مثل هذه الآلية لا تهدف فقط إلى تيسير عملية إعادة هيكلة منصفة للديون التي لم يعد من الممكن تحمل أعباء خدمتها وفقاً لشروط العقد الأصلي، بل إنها تساعد أيضاً في منع حدوث انهيار مالي في البلدان التي تواجه صعوبات في خدمة ديونها الخارجية".

وما يبرر الطابع الملحّ لدعوة الأونكتاد هذه هو الوضع الهش جداً للاقتصاد العالمي: فالاقتصادات الناشئة – وهي المساهم الرئيسي في النمو العالمي منذ عام ٢٠١١ – تواجه الآن صعوبات، في حين أن أداء الاقتصادات المتقدمة لا يزال غير قادر على تحقيق ما هو أكثر من مجرد النمو الضعيف وذلك بعد ثماني سنوات من اندلاع الأزمة المالية العالمية.

وحالة الهشاشة هذه غير مُستغربة في ظل اقتصاد عالمي لا يزال يعتمد اعتماداً غير صحي على الديون. فخلال سنوات "الاعتدال الكبير" (١٩٨٥–٢٠٠٥)، ارتفعت مستويات الديون العالمية من نحو ٢١ تريليون دولار في عام ١٩٨٤ إلى ٨٧ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠، ثم ارتفعت إلى مستوىً مذهل

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +٤١٢٢٩١٧٥٨٢٨ , +٤١٧٩٥٠٢٤٣11, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

([1])يمكن الحصول على التقرير (رقم المبيع E.15.II.D.4, ISBN: 978-92-1-112890-1) من قسم بيع منشورات الأمم المتحدة وتسويقها على العنوان المذكور أدناه أو من وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في شتى أنحاء العالم. ويمكن إرسال طلبات الشراء أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States of America. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org, https://unp.un.org.

قدره ١٤٢ تريليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. ومنذ اندلاع الأزمة المالية في ٢٠٠٧/٢٠٠٨، تراكم فوق الديون السابقة ما مجموعه ٥٧ تريليون دولار. ويقول تقرير الأونكتاد إن هذا الوضع يشدد من الدعوة إلى إيجاد آليات مناسبة لمعالجة أزمات الديون السيادية.

وما يحدث الآن، فهو تقدم القطاع العام في الاقتصادات المتقدمة في قمة قائمة المقترضين، وهو وضع حتمي يأتي في أعقاب أزمة اقتصادية خطيرة. إلا أن التقرير يبين أن ديون البلدان النامية – العامة منها والخاصة – ما زالت تزداد أيضاً لأسباب أخرى من أهمها أن الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قد أصبحت بعد عام ٢٠٠٨ الوجهة الأكثر جاذبية لرؤوس الأموال الخاصة الباحثة عن عوائد مرتفعة.

وقد سجلت مؤشرات الديون السيادية الخارجية تحسناً في العديد من البلدان النامية خلال العقد الأول من هذه الألفية، الأمر الذي يرجع إلى رواج الصادرات، وارتفاع الإيرادات الضريبية، وتزايد قوة نمو الناتج المحلي الإجمالي. إلا أنه سيكون من الأصعب خدمة الديون الخارجية التي تتزايد بشكل تدريجي في معظم البلدان النامية (انظر الشكل) وذلك في ظل بيئة اقتصادية تتسم بهبوط أسعار السلع الأساسية وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض قيمة العملات وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وثمة ظاهرة يتعين متابعتها متابعة لصيقة في الوقت الحاضر، وهي مسألة الديون الخارجية للشركات في الأسواق الناشئة، وهي ديون تضاعفت ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠٨ لتصل لأكثر من ٢,٦ تريليون دولار. ويقول التقرير إن سهولة الحصول على الائتمانات من قبل الشركات الخاصة في الأسواق الناشئة، مقترنة بعدم فعالية المراقبة من قبل الدائنين، يمكن أن تؤدي بسرعة إلى نتائج سلبية إذا ما أصبحت ميول المستثمرين تثنيهم عن الاستثمار في تلك الأسواق.

ومثلما حدث في جميع أزمات الديون الرئيسية تقريباً، سواء في الاقتصادات الناشئة منذ فترة الثمانينات من القرن الماضي أو في وقت أقرب في بعض اقتصادات منطقة اليورو، يقول التقرير إن الديون الخاصة التي لا يمكن تحمل أعبائها ستفضي حتماً إلى حدوث أزمات ديون سيادية. ويذهب التقرير إلى أن أزمات الديون السيادية في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ليست ناشئة عن إسراف مالي غير مسؤول، بل إنها تحدث على الأرجح نتيجة لتدخل الحكومات لإنقاذ القطاع الخاص غير القادر على سداد ديونه.

ويقول التقرير إنه يمكن إحراز تقدم من خلال تحسين عقود سندات الديون السيادية – للتقليل إلى أدنى حد من التأثير السلبي للمستثمرين أو الدائنين الرافضين للحلول البديلة في حالة التعسر في السداد، ولضمان أن تكون المصالح الجماعية للدائنين هي المهيمنة وليس أفعالهم وما يتخذونه من إجراءات – وكذلك عن طريق الترويج، على المستوى الدولي، لمبادئ قانونية توجيهية بشأن أفضل السبل لإعادة هيكلة الديون السيادية.

أما على المدى الطويل، فإن التقرير يخلص إلى أن الخيار المفضل الذي يتسم بالكفاءة والإنصاف يتمثل في الأخذ بنهج قانوني – يستند إلى معاهدة متعددة الأطراف – يحدد مجموعة من القواعد والمعايير الملزمة المتفق عليها مسبقاً كجزء من آلية دولية لمعالجة الديون السيادية.

الديون الخارجية في نخبة من مجموعات البلدان والصين، ١٩٨٠–٢٠١٣

(بمليارات الدولارات للأسعار الجارية)

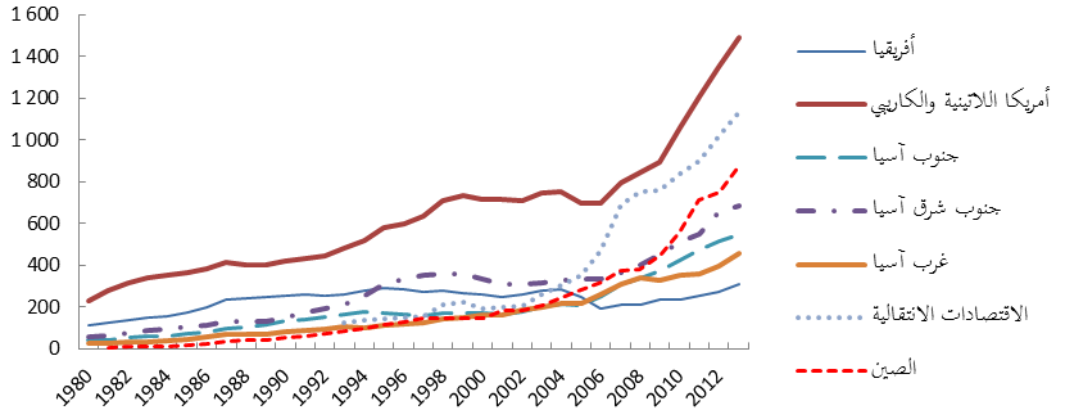

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات التنمية العالمية، إضافة إلى مصادر وطنية.

ملاحظة: تستند مجاميع الأرقام إلى بيانات البلدان التي توجد لديها بيانات كاملة منذ عام ١٩٨٠ (باستثناء الاقتصادات الانتقالية حيث تستخدم البيانات المتاحة حتى عام ١٩٩٣).

*** ** ***